ترشيد الكميات المتوفرة من المشتقات لتأثر سورية من إغلاق قناة السويس

«النفط» توضح سبب الترشيد الجديد

مليوني ليتر مازوت ومليونين ونصف من البنزين لكافة المحافظات يومياً

عبد المنعم مسعود

كشف مصدر في وزارة النفط أن إجمالي ما يتم توزيعه على كافة المحافظات من مادة المازوت حالياً لا يتجاوز مليوني ليتر ومليونين ونصف المليون من مادة البنزين.

وأوضح المصدر أن ما يتم تخصيصه لدمشق حالياً من مادة المازوت تقريباً هي كمية ٣٥٠ ألف ليتر في حين يتم التزويد بحوالي ٧٥٠ ألف ليتر من مادة البنزين.

وبيّن المصدر أن مخصصات محافظة الريف من مادة المازوت تبلغ حاليا حوالي ٢٧٠ ألف ليتر من المازوت و٢٥٠ ألف ليتر من البنزين.

وأوضح المصدر صعوبة الوضع مبينا أن توجيه المادة يتم الآن لتشغيل القطاعات الأساسية فقط.

وكانت وزارة النفط قد أصدرت بياناً أمس حول تأثير إغلاق قناة السويس مؤكدة أن تعطل حركة الملاحة في قناة السويس لليوم الرابع على التوالي انعكس على توريدات النفط إلى سورية وتأخر وصول ناقلة كانت تحمل نفطاً ومشتقات نفطية للبلد.

وقالت الوزارة في بيانها: إنه بانتظار عودة حركة السفن إلى طبيعتها عبر قناة السويس والتي قد تستغرق زمناً غير معلوم بعد، وضماناً لاستمرار تأمين الخدمات الأساسية للسوريين من (أفران ومشاف ومحطات مياه ومراكز اتصالات ومؤسسات حيوية أخرى) فإن وزارة النفط تقوم حالياً بترشيد توزيع الكميات المتوافرة من المشتقات النفطية (مازوت – بنزين) بما يضمن توفرها حيوياً لأطول زمن ممكن.

وأملت الوزارة نجاح عمليات تعويم السفينة الجانحة وفتح قناة السويس، وذلك لعودة حركة النقل والتجارة إلى طبيعتها ووصول التوريدات النفطية المنتظرة إلى سورية من دون الاضطرار لاتخاذ إجراءات إضافية.

وفي السياق بيّن عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ في تصريح لـ«الوطن» أن لجنة المحروقات في ريف دمشق ونتيجة لتخفيض الكميات من وزارة النفط فقد اتخذت قراراً بتوزيع الكميات المخصصة للمحافظة من مازوت وبنزين على محطات الوقود الخاصة بكمية نصف طلب لكل محطة من محطات الوقود.

وبيّن الشيخ أن عملية توزيع الطلبات على محطات الوقود يراعى خلالها المحاور الاستراتيجية للمحافظة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

وأوضح الشيخ أن عملية توزيع المحروقات من مازوت وبنزين تتم وفق الحد الأدنى لكل قطاع من القطاعات بحيث تستطيع هذه القطاعات العمل بدون توقف مبينا أن إجمالي ما يصل المحافظة حاليا من مازوت هو تسع طلبات يتم توزيعها على ١٨ محطة وقود بكمية نصف طلب لكل محطة.

وقال الشيخ: إن عدد طلبات البنزين لمحطات الوقود الخاصة الواردة للمحافظة تبلغ ١٣ طلباً يتم توزيعها على ٢٦ محطة بكمية نصف طلب لكل محطة وقود.

وكشف الشيخ عن توجيه محافظ الريف بتشكيل لجان في كافة الوحدات الإدارية في المحافظة وذلك لحصر عدد البطاقات الذكية في كل وحدة إدارية وحصر عدد المقيمين والوافدين فيها وذلك من أجل الوصول إلى قاعدة معلومات صحيحة تساعد في حصر الكميات الواجب تخصيصها لكل منطقة من الطحين والمحروقات.

لا خوف على النقل والمخابز من تخفيض مخصصات المازوت والبنزين

نائب محافظ دمشق لـ«الوطن»: لم نخفض الكميات لوسائل النقل.. والوضع كما هو عليه

فادي بك الشريف

أبدى أصحاب وسائط نقل خلال الساعات القليلة الماضية تخوفاً من القرار القاضي بتخفيض كميات مادتي المازوت والبنزين بمختلف محافظات البلاد بسبب الحصار الجائر على سورية وتأخر وصول التوريدات وفقاً للتأكيدات الرسمية.

هذا التخوف تزامن مع حجم المعاناة اليومية المستمرة جراء قلة عدد السرافيس العاملة على الخطوط وعدم القدرة على تغطية الأعداد الكبيرة من المواطنين وخاصة المتوجهين من العاصمة إلى الريف وبالعكس، على الرغم من زج المحافظة بأعداد إضافية من الباصات والتدخل في بعض الخطوط التي تشهد ازدحامات كبيرة جداً.

«الوطن» تواصلت مع نائب محافظ دمشق أحمد نابلسي الذي أكد أن تخفيض الكميات من المحروقات لا يؤثر بالمطلق في عمل وسائط النقل واللترات اليومية المخصصة لها، مبيناً أن العمل مستمر بموجب الآلية السابقة وبالكميات الإجمالية ذاتها المخصصة لقطاع النقل من إجمالي الكميات الواصلة.

وأشار نابلسي إلى أن الكميات لم تخفض نهائياً لوسائل النقل، والوضع كما هو عليه، مشيراً إلى استمرار توزيع المادة للسرافيس والباصات بشكل يومي، مؤكداً عدم توقف أي خزان أو كازية لتزود هذا القطاع.

كما نوه نائب المحافظ بعدم تأثير هذا العمل على عمل الأفران في المحافظة بما فيها المخابز الخاصة، علماً أن العمل يتم بموجب آلية محددة، وخاصة أنه لم تصل المحافظة أي شكاوى حول هذا الموضوع أو وجود نقص في المادة.

وقال: إن التوزيع يتم بموجب جداول تظهر المخصصات اللازمة، مؤكداً أن التعبئة تتم بمكان معين ومخصص ليصار إلى تزويد مختلف وسائل النقل، مع ضبط واقع توزيع المادة بالشكل المطلوب.

هذا ويقدر عدد الآليات العاملة على الخطوط نحو ٥٣٠٠ آلية عامة موزعة على نحو ٢٩٠٠ بالمدينة و٢٤٠٠ على خطوط ريف دمشق يتم تزويدها بمادة المازوت من محطات وخزانات مدينة دمشق إضافة إلى ١٤٠٠ آلية من مراكز انطلاق الشمال «كراج العباسيين» والمنطقة الجنوبية «كراج درعا والسويداء» في باب مصلى وكراج السومرية، علماً أنه بهدف ضبط وتنظيم عمل وسائط النقل العامة وتنظيم عملية تزويدها بالوقود المخصص لها قامت المحافظة بربط كل «البولمانات والباصات والميكروباصات والسرافيس» التي تقوم بتخديم مدينة دمشق وريفها بمحطات وخزانات الوقود لتزويدها بمادة المازوت.

كما تم حصر تزويد الشاحنات والمقطورات بمادة المازوت من المحطتين الحكوميتين في دمر البلد وغرب الميدان نهر عيشة.

> الشيخ لـ«الوطن»: عدد طلبات الريف انخفض أمس لـ٣ طلبات ونصف الطلب

وحول واقع قطاع النقل في ريف دمشق، أكد عضو المكتب التنفيذي ريدان الشيخ لـ«الوطن» أن عدد طلبات البنزين والمازوت المخصصة بشكل يومي لقطاع النقل انخفض بشكل وسطي من نحو ١٧ طلباً أو أكثر إلى نحو ٣ طلبات ونصف الطلب أي إن الكميات انخفضت بشكل يومي إلى نحو ٣٠ ألف ليتر فأكثر بقليل، مضيفاً: هذا فيما يخص يوم أمس، على أمل أن تزداد الكميات خلال الأيام القادمة.

هذا ويصل عدد الخطوط في الريف إلى ٣٣٠ خطاً منها ٤٣ طويلة و٢٨٧ قصيرة، وعدد السرافيس المسجلة على القيود أكثر من ٩ آلاف.

بسبب أزمة البنزين.. مواطنون تخلوا عن استخدامات سياراتهم واتجهوا للسرافيس

حماة- محمد أحمد خبازي

أرخت أزمة شح المازوت وتخفيض طلبات حماة إلى ٦,٥ باليوم، بثقلها على النقل الداخلي بمدينة حماة خصوصاً، وبين مدن المحافظة ومناطقها عموماً.

وبيّن مواطنون كثر بحماة لـ«الوطن» أن معاناتهم من سرافيس النقل الداخلي بالمدينة، ليست وليدة اليوم، فـ«المكاري قليلة والناس كثيرة» بحسب تعبير العديد منهم، الذين أضافوا: في حماة كثافة سكانية عالية، لكونها تضم أسراً كثيرة من إدلب والرقة وأرياف حماة، ولكن الأزمة تفاقمت خلال هذا الشهر تفاقماً عجيباً.

وأوضح بعضهم أن الازدحام على المواقف شديد وخصوصاً أوقات الذروة، والسرافيس تحمل فوق طاقتها، فالسرفيس الذي يتسع لـ١٤ راكباً يحمل ٣٠، فالناس تريد الوصول إلى بيوتها بأقل الخسائر الممكنة.

وأشار أحدهم إلى أن أجرة التكاسي أصبحت مضاعفة ثلاث مرات وهي معاناة أخرى.

وبيّن عدد من سائقي السرافيس، أنهم ليسوا المسؤولين عن الوضع الراهن، فما يحصلون عليه من مازوت لا يكفي العمل لساعات معدودة، على أي خط من خطوط المدينة.

وكشف بعضهم أنهم يشترون المازوت بسعر حر بين ١٨٠٠ - ٢٢٠٠ لليتر، كي يعملوا ويتمكنوا من إعالة أسرهم.

مدير النقل الداخلي بحماة عبد الحكيم العمر، ورداً على أسئلة «الوطن» حول هذه الأزمة وتفاقمها مؤخراً، بيّن أن رفع سعر البنزين وقلته جعل الكثير من أصحاب السيارات يوقفون سياراتهم ويستخدمون السرافيس بتنقلاتهم، ما أضاف سبباً آخر لأزمة النقل بالمدينة.

وقال: والسبب الرئيسي هو تخفيض مخصصات المازوت للسرافيس من ٢٥ لتراً باليوم إلى ٢١ لتراً، وهي بالكاد تكفي السرافيس للعمل من الساعة ٧ صباحاً حتى الساعة ٣ بعد الظهر.

وأوضح أن العديد من أصحاب السرافيس وسائقيها يتوقفون عن العمل بعد الظهر عند انتهاء المازوت، والذي يعمل يشتري المازوت بالسعر الحر ولكنه يأخذ أجرة زائدة.

وكشف أن ٧٥٠ سرفيساً تعمل على خطوط المدينة الداخلية، إضافة إلى ٦ باصات كبيرة لمجلس المدينة، ٣ منها تعمل بالفترة الصباحية و٣ بالمسائية أي من ٣ حتى ٨ مساءً، لتغطية الحركة بالمدينة التي تستمر حتى الحادية عشرة ليلاً.

ولفت إلى أن الحركة لا تنقطع على الخطوط الرئيسية بالمدينة كخط طريق حلب، الجب، والمشاغ، والمساكن، وحي البعث، وعين اللوزة.

وكحل سريع لهذه الأزمة والتخفيف من معاناة الناس، رأى العمر أن الوضع يتطلب زيادة مخصصات السرافيس إلى ٣٠ لتراً باليوم لتخدم أهالي المدينة والمقيمين فيها حتى المساء.

لا يوجد عدل في توزيع المساعدات

وزيرة الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»: التسول أصبح مهنة وهناك شبكات وإدارة لها وآلية تفرق بين المتشرد والمتسول

حمص- نبال إبراهيم

بينت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سلوى عبد الله في تصريح لـ«الوطن» أنه لا يوجد عدل حقيقي في توزيع المساعدات الإنسانية، مؤكدة عدم وصول هذه المساعدات بشكل دائم إلى مستحقيها، لوجود الكثير من الخلل في هذه العملية في مختلف المدن والقرى نتيجة للعلاقات الشخصية أو لغياب وجود قواعد البيانات أو عدم وجود ضوابط حقيقية لهذا العمل، لافتة إلى أن الحرب وخاصة خلال هذه الفترة العسيرة جداً على المستوى الاقتصادي أوجدت الكثير من الخلل في توزيع المساعدات.

وكشفت عن وجود مشروع في الوزارة لتطوير عمل المنظمات غير الحكومية الذي بات حالياً في نهايته وسيتم البدء بالمرحلة التجريبية للمشروع خلال شهر حزيران القادم، مبينة أن هذا المشروع سيحدد تصنيف الجمعيات واعتمادياتها وتراخيصها المؤقتة ومراقبة نظامها المالي والإداري وهيكلياتها، منوهة بأن الحكومة وجهت كلاً من وزارات الشؤون الاجتماعية والزراعة والإدارة المحلية لإيجاد قاعدة بيانات الأسر والفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

وعقب جولتها الميدانية برفقة محافظ حمص بسام بارسيك على كل من مستوصف جمعية عضد الفقراء الأرثوذكسي ومعهد التنمية الذهنية ومركز ملاحظة الأحداث الجانحين بحمص ودار السعادة لرعاية المسنين في ريف بلدة تلبيسة ومشفى جمعية النهضة، بينت الوزيرة أن هذه الزيارة هي الأولى لها إلى حمص وباقي المحافظات السورية؟ أكدت عبد الله وجود من يدير عمليات التسول، معتبرة أن حجم التسول الحقيقي لا يشكل ثلث المتهنين للتسول، بحيث أصبحت عملية التسول مهنة وأصبح هناك شبكات وإدارة لها، منوهة بأن الوزارة ونتيجة لتفاقم هذه الظاهرة وضعت آلية جديدة واحدة للمتسولين والمتشردين باعتبار هناك فرق بين المتسول والمتشرد، بحيث تقوم وزارة الداخلية بجمع المتسولين والمشردين من الشوارع بناء على أي إخبارية تصل، وتعمل مكاتب التسول في مديريات الشؤون باستلام هؤلاء المتسولين والمتشردين من الوحدات الشرطية ومرافقتهم إلى المحاكم ومن ثم إيداعهم حسب الجنس والفئات العمرية في مراكز محددة.

وبينت أنه تم الاتفاق مع وزارة العدل على أن يكون الحكم على ممتهن التسول في حدوده القصوى بحيث تصل إلى ٣ سنوات والمتسول غير الممتهن لثلاثة أشهر، وإذا تكررت حالة التسول فهي اتجار بالبشر وحينها يوجد قوانين وأنظمة لذلك، مشيرة إلى أنه يتم الاعتماد على الجمعيات الأهلية لاحتواء المتسولين حالياً لأن معظم مراكز التسول التابعة للوزارة في معظم المحافظات خارج الخدمة.

من جانبه أكد مدير معهد التنمية الذهنية الدكتور ملاذ الرحال لـ«الوطن» أنه تمت إعادة ترميمه بجهود العاملين فيه لعدم وجود ميزانية لإعادة تأهيله، لافتاً إلى أن المعهد يستقبل الأطفال من ذوي الإعاقة الذهنية من عمر ٤ إلى ١٤ سنة، وأنه يوجد حالياً بالمعهد ٣٠ طفل وسعته الاستيعابية تصل إلى ٨٠ طفلاً، مشيراً إلى أنه يتم تعليم الأطفال الموجودين بالمعهد على المهارات الاستقلالية وفق منهاج خاص من وزارة الشؤون الاجتماعية عبر ٤ مراحل مع مراعاة وجود برنامج خاص لكل طفل أو حالة.

بدوره أشار مدير مركز ملاحظة الأحداث الجانحين بحمص سامر إبراهيم لـ«الوطن» أن عدد النزلاء بالمركز حالياً ٣٤ حدثاً بجنح مختلفة ومتنوعة يتم فصلهم حسب الجنح والأعمار، وأن الأعداد بالمركز تتغير بشكل يومي حسب إخلاءات السبيل والمواقيف الجدد، لافتاً إلى أن المركز إضافة إلى أنه مكان إقامة وتوقيف للأحداث يعتبر إصلاحية يقوم بتقديم كل الخدمات الاجتماعية والتربوية والتعليمية والنفسية على وجه الخصوص للأحداث ويشرف عليهم ١٦ اختصاصياً اجتماعياً وتربوياً، مضيفاً إنه يتم تعليم الأحداث الموجودين على الأشغال اليدوية ونشاطات الذكاء والتنمية الذهنية بهدف تطوير فكر الحدث من جهة وعدم إشغال فكره بالجنحة التي ارتكبها من جهة أخرى.

من جهته بين مدير دار السعادة لرعاية المسنين شريح الديك لـ«الوطن» أنه يوجد في الدار حالياً ١٤٢ مسناً ومسنة ويتسع لنحو ٢٠٠ شخص.

> البدء بالمرحلة التجريبية لمشروع تطوير عمل المنظمات غير الحكومية في حزيران

المازوت بـ١٧٠٠ في السوق السوداء

٣ ساعات كهرباء في حلب يومياً والأمبير بـ٦ آلاف ليرة

حلب- خالد زنكلو

تعيش مدينة حلب تقنيناً كهربائياً بحيث لا يصل عدد ساعات وصل التيار الكهربائي فيها لأكثر من ٣ ساعات موزعة على مدار اليوم، وهي بذلك تقع في أسفل سلم المدن السورية الآمنة في ترتيب عدد ساعات الوصل الكهربائي بذريعة السماح بتشغيل مولدات الأمبير فيها، بخلاف شقيقاتها السوريات، ووصل سعر الأمبير الواحد إلى ٦ آلاف ليرة سورية أخيراً.

يقول حمزة درويش، طالب جامعي، لـ"الوطن": «علمنا من صاحب المولدة التي نستجر الأمبيرات منها بأنه اعتباراً من مطلع الأسبوع الجاري سيصبح سعر الأمبير الواحد ٦ آلاف ليرة للأسبوع الواحد بدلاً من ٥٥٠٠ ليرة تسعيرته الأسبوع الماضي و٥٠٠٠ ليرة في الأسبوع الذي سبقه، ورد ذلك إلى شح المازوت وارتفاع ثمنه في السوق السوداء إلى ١٧٠٠ ليرة، مضيفاً: كل أسبوع تقريباً هناك رفع لسعر الأمبيرات، إنه أمر لا يطاق في ظل الواقع المعيشي البائس الذي نعيشه».

وحال حي الفرقان، الذي يقع في أحياء غرب المدينة التي «تنعم» بالكهرباء، حال معظم أحياء المدينة ولاسيما الكائنة في الشطر الشرقي من المدينة التي لم تصلها الكهرباء بعد، إذ رفع أصحاب مولدات الأمبير أسعارها تماشياً مع ارتفاع سعر المازوت في السوق الموازية المصدر الوحيد لاستجراره أخيراً بعد توقف المورد الرئيسي للمادة عن تزويد أصحاب المولدات به في الآونة الأخيرة.

ويطالب محمد قواص، صاحب محل للتمديدات الصحية في حي الزبدية، مجلس مدينة حلب عبر «الوطن» بسحب رخصة تشغيل مولدات الأمبير من أصحابها ومستثمريها مقابل أن تزيد وزارة الكهرباء توريداتها من الطاقة الكهربائية لمحافظة حلب بشكل عادل يوازي عدد سكانها وحصة باقي المحافظات المماثلة لها: «فمن غير المعقول أن أدفع ٩٣٦ ألف ليرة قيمة ٣ أمبيرات سنوياً، في حال ثبات سعر الأمبير الواحد عند حدود ٦ آلاف ليرة، وكيف سأتدبر نفقات عائلتي طوال الشهر والسنة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات بشكل جنوني».

انعكس ذلك على عمل الورش الصناعية في الخالدية، بينت لـ«الوطن» أن ساعات وصل التيار الكهربائي في حارتها لا تتعدى ساعتين يومياً وبمعدل ساعة وصل مقابل ١١ ساعة قطع «هذا إذا لم ينقطع التيار بعد دقائق نتيجة تعطل البوست الكهربائي كعادته نتيجة الحمل الزائد على الشبكة والاستجرار غير المشروع والتعدي الكبير على الشبكة المتضررة وغير المنتظمة والخدمات بشكل جنوني».

اغراء زمار، طالبة في الثالث الثانوي من والحرفية التي تتخذ من الأحياء الشعبية، وحتى الراقية، موضحا لها: «اضطررنا إلى تخفيض عدد الأمبيرات التي تعمل عليها الورشة إلى النصف وتخفيض الطاقة الإنتاجية لها مع انخفاض عدد ساعات التيار الكهربائي، والتي لا تتعدى الساعة الواحدة نهارا، وعدم قدرتنا على تشغيل المولدة التي تعمل على المازوت بعد اقتراب سعره من ٢٠٠٠ ليرة للتر الواحد»، بحسب قول محمد سفراني صاحب ورشة لصنع الألبسة لـ«الوطن».

وتبلغ حاجة مدينة حلب من الطاقة الكهربائية نحو ٧٠٠ ميغا لا يصل منها سوى ١٨٠ إلى ٢٠٠ ميغا، يخصص ربعها لمدينة الشيخ نجار الصناعية وباقي المناطق الصناعية باستثناء يومي الجمعة والسبت التي يطبق عليها التقنين أو تفصل عنها التغذية الكهربائية لتزويد مدينة حلب بها ولتصل ساعات وصلها إلى نحو ٥ ساعات يومياً.

ويصل عدد أعطال الشبكة الكهربائية أسبوعياً بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ عطل، وتجهد شركة كهرباء حلب عمالها وورشاتها لإصلاحها، ما يدل على حجم الاستجرار والاستجرار غير المشروع الذي تعاني منه الشبكة وحجم الضغط والحمولة الهائلة التي تتعرض لها عند وصل الكهرباء بعد ساعاته القليلة وكميته الضئيلة الراهنة.